الاسرائيلي على تحمله طويلا . وفي سبيل تقييم سلامة هـذا الادعاء نقدم فرضيتين : ا) ان اسرائيل عبأت جيشا من ٣٠٠،٠٠٠ مقاتل اي نحو ١٢ بالمئة من السكان او ٣٠ بالمئة من قوة العمل ، ب) ان عملية الاستنزاف امتدت ثلاثة شهور على هذا المستوى من التعبئة .

لا نستطيع من اجل اغراض التحليل ان نتخيل وضعا افضل من هذا في المستقبل القريب بالنسبة للعرب . فاذا صحت الفرضيتان يخرج ٣٠ بالمئة من قوة العمل من نطاق الانتاج لمدة ثلاثة شهور اي لمدة ٢٥ بالمئة من السنة . اي ان الناتج القومي سينخفض بمقدار ٧،٥ بالمئة في تلك السنة (٣٠٪ × ٢٥٪ × ١٠٠) . ويتضح فورا ان هذا الانخفاض خطير لكنه لا يشكل عبئا يقصم ظهر اسرائيل (فهو يعادل او ينقص قليلا عن نسبة النمو المخطط للسنوات القليلة المقبلة والذي هو ٨ — ٨،٥ بالمئة سنويا) . وبالطبع فان الامر يكون أسهل احتمالا متى قارنا الخسارة الانتاجية بجملة الموارد المتاحة ، التي يرجح ان تعوض (من خلال فائض الاستيراد) تدني الانتاج . اما دلالة هذا المثال الحسابي ففي ان الاستنزاف الاقتصادي بالنسبة للناتج القومي لن يكون عاملا حاسما ما لم تتوفر في عملية الاستنزاف شروط أخرى سنعرضها فيما بعد .

اشرنا فيما سبق الى وضع ميزان المدفوعات . بقي أن نضيف ان الاقتصاد الاسرائيلي يبرز ظاهرة جديرة بالاهتمام هي ارتفاع المصدرات (من منظورة سلعية وغير منظورة اي خدمات) من سنة لاخرى بنسبة مئوية تفوق كثيرا ارتفاع المستوردات ، وبنفس الوقت فانه يعاني من تزايد الفجوة اتساعا بالارقام المطلقة بين المستوردات والمصدرات . وتفسير هذه الظاهرة هو في الحجم الضخم للفجوة في سنة الاساس ، مما يجعل التقاء حجم المصدرات بحجم المستوردات في ضوء اختبار السنوات ١٩٤٩ — ١٩٧٠ بعيدا جدا ما لم تقرر الدولة التخلي عن هدف او اكثر من اهدافها الاربعة التي عددناها فيما مر — وبالتالي ما لم يقبل المجتمع بتحديد صارم في قدرته العسكرية ، او في استيعابه للمهاجرين الجدد ، او في نموه الاقتصادي ، او في تمتعه بالخدمات العامة ، او في مزيج ما من هذه الاغراض .

والظاهر من التمعن بالروحية والمواقف والنوازع التي تحرك المجتمع الاسرائيلي والصهيونية عامة،ان اسرائيل ستظل **متمسكة** بالاهداف الاربعة وبالتالي ستظل **مضطرة** للاعتماد الكبير على المعونات الخارجية . والظاهر كذلك انها ستظل **قادرة** على استدرار المعونات التي تحتاجها سواء كانت المعونات ضخمة جدا في فترات الازمات (كما حدث في ١٩٥٥ — ١٩٥٦ و ١٩٦٧ — ١٩٧٠) او أقل ضخامة في الفترات الهادئة نسبيا . (الجدول «٢») . ولعل من الجائز القول بهذا الصدد ان انسياب المساعدات الاقتصادية الخارجية ضمن حدود معقولة في فترات الهدوء العسكري (مثلا ٥٠٠ مليون دولار سنويا) يمكن اعتباره أمرا قابل الاستمرار في المستقبل المنظور مما يجيز اعتبار هذه المساعدات قطاعا اقتصاديا اسرائيليا كقطاع النفط في الكويت او العراق مثلا وان يكن مصدر المساعدات خارجيا وذا صفة خاصة . اما في فترات الازمات فان حجم الانسياب يصبح اكثر ضخامة بكثير .

ولعل الدليل القوي على الادعاء بقدرة اسرائيل على استدرار المساعدات هو تزايد المعونات عبر السنين مع تزايد الحاجة اليها ، وتفوق المعونات على العجز في الحساب الجاري من عام ١٩٤٩ حتى نهاية عام ١٩٦٧ . فبنهاية سنة ١٩٦٦ كان قد تجمع لدى اسرائيل بفضل هذا التفوق احتياطي من العملات الاجنبية بلغ ٧١٣ مليون دولار . فاذا